جامعة قاصدي مرباح–ورقلة –

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: علم الاجتماع والديمغرافيا

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علم الاجتماع والديمغرافيا

التخصص: تنظيم وعمل

من إعداد الطالبة: جوهري ام كلثوم

بعنوان

آليات المراقبة وعلاقتها بسوق العمل
دراسة ميدانية المفتشية الولائية للعمل بورقلة

لجنة المناقشة مكونة من السادة:

د/ ثلايجية نورة	(أستاذ، جامعة ورقلة) مشرفا و مقررا
د / قودة عزيز	(أستاذ جامعة ورقلة) رئيسا
د / عاريف عبد الرزاق	(أستاذ، جامعة ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية:2020-2021

جامعة قاصدي مرباح–ورقلة –

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: علم الاجتماع والديمغرافيا

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علم الاجتماع والديمغرافيا

التخصص: تنظيم وعمل

من إعداد الطالبة: جوهري ام كلثوم

بعنوان

آليات المراقبة وعلاقتها بسوق العمل
دراسة ميدانية المفتشية الولائية للعمل بورقلة

لجنة المناقشة مكونة من السادة:

د/ ثلايجية نورة	(أستاذ، جامعة ورقلة) مشرفا و مقررا
د / قودة عزيز	(أستاذ جامعة ورقلة) رئيسا
د / عاريف عبد الرزاق	(أستاذ، جامعة ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية:2020-2021

إهـــــــــداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وأجملنا بالعافية

أتقدم بإهداء عملي المتواضع إلى

الذرع الواقي والكنز الباقي، إلى من جعل العلم منبع اشتياقي، لك أقدم وسام

الاستحقاق إلى. **ابي** العزيز أطال الله عمره.

رمز العطاء وصدق الإيباء، إلى ذروة العطف والوفاء، لك أجمل حواء، أنت **أمي** الغالية أطال الله عمرك. والى زوجي العزيز **تواتي عمر**

وإلى رمز الصداقة وحسن العلاقة **سباق مسعودة وكريم لمية**

إلى من هم انطلاقة الماضي وعون الحاضر سند المستقبل اللواتي لا عيش بدنوهن ولا متعة إلا برفقتهن إخوتي الأعزاء **احمد التجاني وزوجته وابنائه، ليلى وزوجها وابنائها وعبد القادر وزوجته وأبنه محمد إسحاق، ومريم وبدر الدين وزوجته، ومحمد الصديق وعبد الرحمان وابن الخير وشميسة وعبد الرؤوف واخيرا محمد حازم**

إلى الزملاء

يا رب لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت ولا أصاب باليأس إذا فشلت بل ذكرني دائما بأن الفشل هو التجربة التي تسبق النجاح أمين يا رب العالمين.

إهـــــــــــداء

أهدي هذا العمل إلى من قال فيهما

"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا "سورة الإسراء الآية 24.

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما،

إلى الإخوة والأخوات، إلى كل الأهل والأقارب،

إلى جميع الأصدقاء،

إلى كل من عرفته من قريب أو بعيد،

إلى من رفعوا رايات العلم والتعليم

أساتذتي الأفاضل واخص الأستاذة الكريمة **ثلايجية نورة**

إلى كل من سقط سهوا من قلمي ولم يسقط من قلبي.

شكر وتقدير

بعد أن من الله علينا بإنجاز هذا العمل ، فإننا نتوجه إليه الله سبحانه وتعالى أولا وأخرا بجميع ألوان الحمد والشكر على فضله وكرمه الذي غمرنا به فوفقنا إلى ما نحن فيه راجين منه دوام نعمه وكرمه، وانطلاقا من قوله صلى الله عليه وسلم: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله "، فإننا نتقدم بالشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذة المشرفة " **ثلايجية نورة**، على إشرافها على هذه المذكرة وعلى الجهد الكبير الذي بذلته معنا، وعلى نصائحها القيمة التي مهدت لنا الطريق لإتمام هذه الدراسة، فلها منا فائق التقدير والاحترام ، كما نتوجه في هذا المقام بالشكر الخاص لأساتذتنا الذين رافقونا طيلة المشوار الدراسي ولم يبخلوا في تقديم يد العون لنا.

وندين بالشكر أيضا إلى كل عمال مؤسسة مفتشية العمل بولاية ورقلة الذين ساعدونا من خلال تقديم جميع التسهيلات ومختلف التوضيحات والمعلومات المقدمة من طرفهم لإنجاز هذا البحث.

وفي الختام نشكر كل من ساعدنا وساهم في هذا العمل سواء من قريب أو بعيد حتى ولو بكلمة طيبة أو ابتسامة عطرة.

الملخص

- تهدف الدراسة إلى آليات المراقبة وعلاقتها بسوق العمل–دراسة ميدانية بالمفتشية الولائية للمعل بورقلة وتمحورت الدراسة نحو التساؤل الرئيسي: ما هي آليات المراقبة التي تقوم بها مفتشية العمل وعلاقتها بسوق العمل؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية الأتية:

- ما هو تأثير رقابة مفتشة العمل لعمالة الأطفال على سوق العمل؟
- ما هي فائدة حل النزاعات الجماعية والفردية بين رؤساء المؤسسات والعمال على سوق العمل؟
- ما دور الرقابة التي يقوم بها مفتش العمل للحد من البطالة وعلاقتها بسوق العمل؟

واعتمدنا في الدراسة على المنهج الوصفي وذلك باستعمال الملاحظة والمقابلة لجمع البيانات من المبحوثين إضافة الى الدراسة الاستطلاعية ولم يتسنى لنا توزيع الاستمارة نظرا للوضع الراهن الذي تمر به البلاد حيث قسمت الدراسة إلى جانب منهجي وجانب تطبيقي الذي تم فيه استنتاج واستخلاص النتائج الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها–ومن أبرز مهام ومسؤوليات مفتشية العمل الدور الذي لعبته في خلق آليات ووضع استراتيجيات في سبيل مراقبة المؤسسات التي تستغل تشغيل الأطفال فسعت جاهدة في القضاء على هذه الظاهرة التي استفحلت في عالم الشغل مما استلزم على المفتشية وضع قوانين وعقوبات صارمة من شائنها محاربة كمثل هكذا معاملات والحد من انتشارها وردع مرتكبيها.

–وعملت مفتشية العمل كذلك في إطار حماية العمال على التوعية من خلال تعريف العامل بحقوقه والحث على الالتزام بواجباته كما ركزت على الجانب القانوني للعامل ومراقبة وضعيته القانونية وذلك بتسوية تعاملاته مع هيئة الضمان الاجتماعي لتأمين منصبه مما يقلل من خسارته لمنصبه وبهذا فقد تحقق مفتشية العمل للعمال مناصب شغلهم وبالتالي التقليل من البطالة وهذا ما يبين لنا العلاقة بينها وبين سوق العمل

الكلمات المفتاحية: آليات المراقبة، سوق العمل، مفتشية العمل.

. - Résumé de l’étude : L'étude vise à contrôler les mécanismes et sa relation avec le marché du travail - une étude de terrain à l'Inspection d'Etat du travail à Ouargla L'étude s'est focalisée sur la question principale : Quels sont les mécanismes de contrôle mis en place par l'inspection du travail et ses relations avec le marché du travail ?
Cette question principale comprend les sous-questions suivantes :
- Quel est l’impact du contrôle exercé par l’inspecteur du travail sur le travail des enfants sur le marché du travail ?
Quel est l'intérêt de résoudre les conflits collectifs et individuels entre chefs d'entreprise et travailleurs sur le marché du travail ?
- Quel est le rôle de contrôle exercé par l'inspecteur du travail pour réduire le chômage et sa relation avec le marché du travail ?
Dans l'étude, nous nous sommes appuyés sur l'approche descriptive en utilisant l'observation et l'entretien pour collecter des données auprès des répondants en plus de l'étude exploratoire. Il ne nous a pas été possible de distribuer le questionnaire en raison de la situation actuelle que traverse le pays, l'étude étant divisée en un aspect méthodologique et pratique dans lequel les résultats de l'étude ont été conclus et extraits.
L'étude a abouti à un ensemble de résultats, dont le plus important est - et parmi les tâches et responsabilités les plus importantes de l'inspection du travail figurent le rôle qu'elle a joué dans la création de mécanismes et l'élaboration de stratégies afin de surveiller les institutions qui exploitent le travail des enfants. Elle s'est efforcée d'éliminer ce phénomène qui s'est intensifié dans le monde du travail, qui a obligé l'inspection à adopter des lois et des sanctions. L'un de ses actes scandaleux est de lutter contre de telles transactions, de limiter sa propagation et de dissuader ses auteurs.
L'inspection du travail a également œuvré, dans le cadre de la protection des travailleurs, à la sensibilisation en informant le travailleur de ses droits et en l'exhortant à s'engager dans ses devoirs. Elle s'est également concentrée sur l'aspect juridique du travailleur et le contrôle de son statut juridique en réglant ses relations avec l'Autorité de sécurité sociale pour sécuriser son poste, réduisant ainsi sa perte de poste et ainsi l'Inspection du travail a créé des postes pour les travailleurs. Employez-les et réduisez ainsi le chômage, et c'est ce qui nous montre la relation entre celui-ci et le marché du travail

Mots clés : mécanismes de suivi, marché du travail, inspection du travail

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات	رقم الصفحة
الشكر والعرفان	I
إهداء	II
ملخص الدراسة بالعربية	III
ملخص الدراسة بالفرنسية	IV
فهرس المحتويات	VII
مقدمة	ب
الفصل الأول: المدخل العام للدراسة	
تمهيد	2
بناء الإشكالية	3
أسباب اختيار الموضوع	4
الأهمية من الدراسة	4
الهدف من الدراسة	4
المفاهيم الأساسية للدراسة	5
المقاربة السيسيولوجيا	10
الدراسات السابقة	11
خلاصة الفصل	15
الفصل الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة	
تمهيد	17
مجالات الدراسة	18
المجال المكاني	18
المجال البشري	21
المجال الزماني	21
المنهج المعتمد في الدراسة	22
أدوات جمع البيانات	23

الملاحظة	24
المقابلة والاستبيان	24
عينة الدراسة	24
خلاصة	25
الفصل الثالث: عرض وتحليل النتائج سيسيولوجيا	
تمهيد	27
النتائج العامة للدراسة	28
خاتمة	32
قائمة المراجع	34
الملاحق	37

مقدمة

مقدمة: آليات المراقبة تعد اهم المكونات المعملية الإدارية، كما تعد وظيفة حيوية في الدول المتقدمة ،بالإضافة الى كونها عملية مستمرة وملازمة للوظائف الإدارية الأخرى ،فهي عملية متابعة دائمة ومتجددة تمارسها بعض المؤسسات والك بتكليف جهات مختصة للتأكد من أن ما يجري عليه العمل داخل وخارج الوحدات الإدارية يتم وفقا للخطط الموضوعة والسياسات المرسومة الو البرامج المعدة ،في حدود القوانين والقواعد والتعليمات المعمول بها لتحقيق الأهداف المنشودة و النتائج المرغوبة .ومن خلال دراستنا الحالية سنحاول التعرف على خصائص ومهام مفتشية العمل و آليات المراقبة للمفتشية والتي تفرز هاه الظاهرة مركزين على العلاقة بين آليات الرقابة وسوق العمل وهدى مساهمة الرقابة في تحسين وتطور سوق العمل ويبقى المجال مفتوح لدراسة الموضوع من جوانب احرى في دراسات علمية أخرى .

ومن خلال ما تم اكره فإننا هيكلنا الدراسة على النحو الاتي:

الفصل الأول: الموسوم بالمدخل العام للدراسة والذي يشكل الجزء النظري للدراسة وقد احتوى على الإشكالية، التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية والأسباب التي استدعت قيام الدراسة وأهدافها مع الأهمية، والمفاهيم الأساسية لها وكذا بعض الدراسات السابقة التي تناولت جزء من الموضوع.

الفصل الثاني: والذي تم الاهتمام فيه بمعالجة الإجراءات المنهجية للدراسات، المكونة من مجالاتها الثلاث: المجال المكاني والمجال الزماني والمجال البشري، ومنهج الدراسة وكذا أدوات جمع البيانات

الفصل الثالث: والمخصص لعرض النتائج سيسيولوجيا المتعلقة بالبيانات الشخصية للعينة وتحديد النتائج العامة للدراسة لتليها خاتمة الدراسة.

وقد أرفقنا هذه الفصول بقائمة المراجع التي اعتمدت عليها في هذا العمل العلمي، ثم الملاحق.

الفصل الأول

تمهيد

أولا: بناء الإشكالية

ثانيا: أسباب اختيار الموضوع

ثالثا: الأهمية من الدراسة

خامسا: الهدف من الدراسة

سادسا: المفاهيم الأساسية للدراسة

سابعا: الدراسة السابقة

خلاصة

تمهيد:

يستعرض هذا الفصل التمهيدي الجانب التصوري لإشكالية الدراسة الحالية المتمثلة في آليات المراقبة وعلاقتها بسوق العمل مع طرح التساؤل المركزي مع تساؤلات جزئية وكذا الأسباب التي بمحضها تم اختيار تم اختيار هذا الموضوع دون غيره، ثم ابراز الأهمية العلمية والعملية للدراسة ،دون نسيان الهدف الذي قامت عليه ،وصولا في الأخير الى تحديد المفاهيم الأساسية ذات الصلة الوثيقة بالدراسة بعرضها ضمن معانيها الواسعة ثم تحديدها إجرائيا بكيفية توظيفها في الدراسة، تفاديا للبس والغموض في الفهم والاستعمال، ثم التطرق للدراسات السابقة التي تناوله نفس الموضوع مع إظهار أوجه الاستفادة منها.

أولا: بناء الإشكالية

وظيفة الرقابة من بين اهم واقدم الوظائف الاساسية للدولة وقد ارتبط وجودها مع ظهور الدولة الحديثة وهو ما يحقق لها سلطة الاشراف ومراقبة نشاطات الاجهزة وتصرفات موظفيها الذين يعملون تحت اشرافها اضافة الى فرض رقابتها على النشاطات التجارية للأفراد وتختلف الرقابة من حيث توقيتها وموضوعاتها فمن حيث توقيتها نجد الرقابة الوقائية والتي تقوم على منع الخطأ قبل حدوثه وهناك الرقابة المتزامنة ويقصد بها مراقبة سير العمل منذ بدايته الى غاية نهايته واخيرا الرقابة اللاحقة وهي الرقابة التي تأتي بعد انجاز العمل اما من حيث موضوعها فنجد الرقابة المالية والقضائية والادارية حسب طبيعة المجال والهيئة المكلفة بها في اطار الرقابة الادارية تعتبر مفتشية العمل من بين اهم الاجهزة المساهمة في مراقبة سيرورة العمل في المؤسسات ولهذه الأهمية صدى دولي وإقليمي استقطب اهتماما كبيرا من التشريعات الداخلية للدول التي سارعت بدورها الي الاعتراف بها فكانت اوروبا مهد نشأه هيئة تفتيش العمل و كان ذلك في القرن التاسع عشر الذي شهد ميلاد التنظيم القانوني لعلاقات العمل والجزائر من الدول السباقة في إنشاء نظام لتفتيش العمل اعترافا منها بدورها الأساسي في مجال الحفاظ على استقرار سيرورة سوق العمل ومن هذا المنظور نتطرق الي واقع هذا الجهاز ودوره في عالم الشغل إضافة الي السعي لتحديد الصعوبات والعراقيل التي يوجهها وسيكون مجال التحقيق من افتراضات الدراسة رقابة لمفتشة العمل وما تعالجه من قضايا وحالات تحص نطاق اختصاصها وبالتالي ما تعززه من مشاكل ومما سبق طرحه فإن دراستنا ترتكز على معالجة التساؤل المركزي الآتي:

- ما هي آليات المراقبة التي يجب على مفتشية العمل اعتمادها وما آثر ذلك سوق العمل؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية الأتية:

- ما هي الاثار التي تنجم عن رقابة مفتشة العمل لعمالة الأطفال على سوق العمل؟
- ما هي فائدة حل النزاعات الجماعية والفردية بين رؤساء المؤسسات والعمال على سوق العمل؟
- ما علاقة الرقابة التي يقوم بها مفتش العمل للحد من البطالة مع بسوق العمل؟

ثانيا: أسباب اختيار الموضوع

كل البحوث والدراسات العلمية لها اسباب ودوافع كحب التطلع العلمي ومعرفة الحقائق التي تشكل تساؤلات جديدة ومما لا شك فيه ان لكل باحث اسباب ودوافع تجعله يختار مشكلة ما من اجل دراستها والكشف عن مختلف خباياها ومن الاسباب التي ادت بنا الى اختيار هذا الموضوع نذكر ما يلي:

- رغبتنا الشخصية في البحث والاطلاع عن هذا الموضوع بغية دراسته والعمل فيه.
- الموضوع يدخل ضمن تخصص علم الاجتماع تنظيم وعمل موضوع الدراسة وهو موضوع يخص الأكاديميين لأنه يمس احدى المشاكل التي تواجه الباحث اثناء بحثه.
- تكوين فكرة واضحة على دور اليات المراقبة للمفتشية في سوق العمل.
- جدية الموضوع وارتباطه بكل البحوث العلمية والاجتماعية محاولة التزويد بمعلومات أكثر عن إشكالية آليات المراقبة لمفتشية العمل لسوق العمل.

ثالثا: الهدف من الدراسة

إن سعي الطالب الباحث لاستقساء الظواهر ومحاولة معرفة حقائقها انما هو انتاج لتجلي مشكلة مهمة تستحق البحث والتأمل فيها مهما اختلفت الدراسات التي يقوم بها الباحثين والعلماء في شتا ضروب الحياة ومجلاتها إلا أن مطلقاتها دائما تكون مشتركة في نقطة البداية ذلك لتحديد الهدف من الدراسة بغرض حصر الموضوع المراد البحث فيه من زاوية معينة وضبط ما يريد الباحث الوصول إليه وعلى هذا الاساس كان الهدف من هذه الدراسة الدراسة ما يلي:

- إبراز أهم الآثار الناجمة عن رقابة مفتشية العمل لعمالة الأطفال على سوق العمل.
- تبيان الفوائد التي تعود على سوق العمل إثر حل النزاعات الجماعية والفردية بين رؤساء المؤسسات والعمال.
- توضيح دور الرقابة التي يقوم بها مفتش للحد من البطالة وبيان علاقة ذلك بسوق العمل.
- توضيح العلاقة بين آليات التشغيل وسوق العمل.
- القاء الضوء على المفاهيم المختلفة لسوق العمل وآليات المراقبة
- محاولة ابراز اهم مشاكل آليات المراقبة على سوق العمل.
- إثراء المكتبة الجامعية بهذا الموضوع.

رابعا: الأهمية من الدراسة

من محتوى العلاقة السببية المعرفية لمتغيرات الموضوع تنبع الاهمية العلمية والعملية للدراسة وتكسب مصداقيتها، لأنها تسعى الى الكشف عن اهمية الرقابة لمفتشية العمل وعلاقتها بسوق العمل. فتكمن اهمية دراستنا في كونها:

– تستمد اهميتها من اهمية التشريعات التي خصتها بالطرح والتناول من خلال استشكال الواقع المعاصر لرقابة المفتشية على المؤسسات وعلاقتها بسوق العمل.

خامسا: المفاهيم الأساسية للدراسة

قبل التطرق الى التعاريف العديدة التي قدمت من طرف المختصين لمفهوم الرقابة يجدر بنا ان نتعرف على المعنى اللغوي والاصطلاح لمصطلح الرقابة.

أولا: مفهوم الرقابة

لغة: أصل كلمة الرقابة رقب يرقب ورقابة اي حرس وانتظر حاذر رصد رقابة الله في امره وخافه وجاء أصل كلمة رقابة في المعجم على ان أصلها اللغوي في رقب ورقوبا ورقبانا ورقبة: اي حرسه. انتظره. حاذره والرقابة تعني القوة او سلطة التوجيه كما تعني التفتيش ومراجعة العمل وتعني ايضا السهر والحراسة وكذلك الرصد والملاحظة كما تعني في اللغة الفرنسية معنى ضد العمل اي أصلها يعود او ينقسم الى قسمين الجزء الاول **corti** تعني المواجهة والجزء الثاني **rôle** اي السجل والقائمة وقد فقدا هذا المعنى بتطور الزمن واصبحت تعني الاشراف.[1]

اصطلاحا: أما اصطلاحا فقد اختلفت التعريفات فلم يتفق الفقه الاداري حول تحديد مفهوم دقيق للرقابة فمنهم من نظر الى الرقابة على انها تفتيش وتخويف او تهديد وبقوة السلطة والجزائيات الرسمية. [2]

وقد عرفها فايول بقوله الرقابة تقوم على التحقيق كما إذا كان كل شيء يسير وفقا للخطة المرسومة والتعليمات الصادرة والقواعد المقررة اما موضوعها فهو تبيان الضعف او الخطأ من اجل تقويمها ومنع تكرارها.[3]كما انها تطبق على كل الاشياء، الناس والافعال، إن في هذا التعريف يحاول فايول القول ان الرقابة تحاول ان تتأكد من ان كل الاعمال تسير وفق الخطة والبرنامج والتعليمات التي تحددها مسبقا وهدفها

[1] ابراهيم مصطفى وآخرون. **المعجم الوسيط**. الجزء الأول والثاني، المكتبة الإسلامية، ط2، إسطنبول تركيا 1972، ص 363

[2] يدرون وفوبور يكو، **المعجم النقدي لعلم الاجتماعي**، ترجمة سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1986، ص335.

[3] إبراهيم عبدة العزيز شيخا، **أصول الادارة العامة**، دار المعارف، الإسكندرية، مصر، 2004، ص415

هو محاولة كشف الاخطاء والانحرافات بقصد اقتراح الحلول المناسبة لها ومنع حدوثها مرة اخرى كما اشار بأن تطبيقها يكون على كل شيء.

إن هذا التعريف عام وقد حدد وظيفة الرقابة في عملية التحقيق وكشف الخطأ، والانحرافات التي لا تتطابق مع الخطة المبرمجة والموضوعة وأهمل جانب مهم وهو إن الرقابة تساهم في تحقيق أهداف المؤسسة والتنبؤ بمستقبلها من خلال النتائج المتوفرة لديها كما نشير إلى دور الرقابة في تقييم أداء المؤسسة.

ويعرفها الدكتور عبد الفاتح حسن: بأنها عملية الكشف عن الانحرافات أيٍا كان موقعها سواء في ذلك الانحرافات عما يجب إنجازه أو الانحرافات عن الإجراءات والعمل على مواجهتها بالأسلوب الملائم حتى تصحح ولا تظهر مرة أخرى في المستقبل.

في حين عرفها الدكتور حسن أحمد توفيق بأنها النشاط الذي تقوم به الإدارة لمتابعة تنفيذ السياسات الموضوعية وتقييمها والعمل على إصلاح ما قد يعتريها من ضعف، حتى يمكن تحقيق الأهداف المنشودة. حاول صاحب هذا التعريف أن يبين بأن الرقابة هي مهنة من ضمن وظائف الإدارة داخل أي مؤسسة، تهدف إلى متابعة الأداء بما يتوافق مع الأهداف المحددة في الخطة المبرمجة، ولكنه أهمل شيء مهم وهو أن الرقابة تساهم في عملية الإشراف والمتابعة والتحقق من الخطاء ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها لمنع حدوثها مرة أخرى.[1]

إن الرقابة هي وظيفة تقوم بها الأجهزة المختصة بقصد التحقق من أن العمل يسير وفق الأهداف المرسومة وبكفاءة وفي الوقت المحدد لها، فهي بذلك ضرورة لا غنى عنها لاستكمال إنجاز الأعمال. [2]

وهي التحقق من أن التنفيذ يتم كما هو مقرر في الخطة وفي ضوء التعليمات والقواعد الموضوعية بقصد اكتشاف نقاط الضعف والخطأ وعلاجها وتفادي تكرارها على أن تتناول كافة أوجه النشاط.

[1] إبراهيم عبد العزيز شيخا، **مرجع سابق**، ص 416.

[2] إبراهيم عبد العزيز شيخا، **مرجع سابق**، ص 420.

الرقابة هي متابعة الأعمال والتأكد من أنها تتم وفقا لما أريد لها، والعمل على تصحيح أي إنحراف يقع في المستقبل، وهي تقوم على وظيفة حماية المؤسسة من أخطار العاملين والوظيفة الثانية هي التأكد من إن السياسات والتنظيمات الإدارية الموضوعة والخطط المعمول بها يتم تنفيذها دون أي انحرافات لتحقيق الهدف الأكبر بكفاية ممكنة. من خلال التعاريف السابقة يمكننا استنباط التعريف الإجرائي التالي:

التعريف الإجرائي: الرقابة هي نشاط إداري منظم تقوم به الجهات المسؤولة، يشمل على الملاحظة المستمرة للمؤسسة وهي عملية ديناميكية مستمرة تبدأ قبل أي نشاط وتستمر حتى بعد انتهاء النشاط.

الرقابة الإدارية

لغة: لقد كانت الكلمة الإنجليزية control مشتقة من الكلمة الفرنسية contre والمقطع الثاني Rôleاما المقطع الأول فهو مشتق من الكلمة اللاتينية contreوتعني مواجهة اما المقطع الثاني Rôleتعني السجل او القائمة التي وتطلق كلمة contre Rôleعلى السجل او القائمة التي تضم بعض الأسماء والتي تحمل معنى الرقابة.[1]

اصطلاحا: تعتبر الرقابة الإدارية الوظيفة الأخيرة بين الوظائف الإدارية الرئيسية وهي تقع في نهاية مراحل النشاط الإداري وبذلك تبرز لنا عدة تعاريف من بينها: هي عبارة عن عملية تقييم النشاط الإداري الفعلي للتنظيم ومقارنته بالنشاط الإداري المخطط ومن ثمة تحديد الانحرافات بطريقة وصفية او كمية بغية اتخاذ ما يلزم لمعالجة الانحرافات [2]

ويقول كامل الغربي كثيرا ما تقارن الرقابة الإدارية بأداة الترموستات التي تستخدم لتنظيم الحرارة المطلوبة فإن كان هناك فرق بين درجتي الحرارة يقوم الترموستات بفصل التيار أو وصله حتى تصل درجة الحرارة البيت الى المستوى المطلوب ويمكن القول بأن هناك العديد من النشاطات في

[1] إبراهيم قلاني، **قاموس الهدى**، مكتب الدراسات، عين مليلة، الجزائر، دار الهدى، 2008، ص105.

[2] رشا الغول، التقييم **الذاتي للرقابة، مصر**، القاهرة، مكتبة الوفاء، ط1، 2013، ص93

المشاريع الاقتصادية التي تحتاج الى رقابة مماثلة وذلك من جراء قياس النتائج الفعلية أكثر ما يمكن من الهدف المطلوب [1]

ويعرفها هنري فايول: هي وظيفة من وظائف الإدارة تعنى بقياس وتصحيح أداء المرؤوسين بغرض التأكد من أن الأهداف والخطط الموضوعة قد تم تحقيقها، فهي وظيفة تمكن القائد من التأكد من ان ما تم مطابق لما خطط له [2]

ويعرف محمد عليش وظيفة الرقابة بانها عملية تهدف الى التأكد من ان الأهداف المحدودة والسياسات المرسومة والخطط الموضوعة والاوامر والتعليمات الموجهة وخلافه مما سبق ذكره وانما تنفذ بدقة وعناية، وكما تعني الرقابة بالتحقيق من ان النتائج التي حققها القائمون على التنفيذ تطابق تماما ما تتوقعه الإدارة وتصبو اليه [3]

وقد عرف مور الرقابة الإدارية بالوظيفة التي تعني بالتأكد من أن كل شيء في المنظمة يسير وفق ما خطط له او هي الوظيفة التي تعني بتنظيم وتوجيه الجهود الخاصة بالعمل وفقا للخطة الموضوعة من اجل الوصول الى تحقيق الأهداف المرغوبة [4]

كما عرفها كل من بدرن وجيكليون بالعملية التي سيتم من خلالها قيام فرد او جماعة او منظمة بتحديد ما يقوم به فردا او جماعة او منظمة والتأثير فيه.[5]

كما يعرف بيتر دراكر بان المرادف لكلمة الرقابة هو التوجيه، فالرقابة معيارية وتختص بما يجب ان يكون [6]

---

[1] زكريا الدوري، مبادئ **ومدخل الإدارة ووظيفتها**، الأردن، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، 2002، ص105

[2] رشا الغول، المرجع **السابق**، ص94

[3] علي عباس، الرقابة **الادارية في منظمات الاعمال**، بيروت، إثراء للنشر والتوزيع، ط1، 2002، ص105

[4] علي عباس، **مرجع سابق**، ص106

[5] الفيابي بكر، **الرقابة الإدارية**، القاهرة، مطبعة دار التأليف، ط1، مطبعة دار التأليف، 1987، ص10

[6] حسين حريم، **مبادئ الإدارة الحديثة**، مصر، ط2، دار حامد للنشر والتوزيع ،2009، ص56

ويقول كامل الغربي: يجب ان نكرر تحايرنا السابق بان الرقابة ليست وظيفة مستقلة ومنفصلة عن الوظائف الإدارية الأخرى حيث ان وظيفة التخطيط نفسها تحتاج الى الرقابة وكالك وظيفتي التنظيم والقيادة وبنفس القول فإن وظيفة الرقابة تحتاج الى تخطيط وتنظيم حتى تتم على أحسن وجه[1]

التعريف الإجرائي: هي عملية مهمة في المنظمة وهي تشمل على المتابعة والاشراف على الافراد من اجل قياس وتصحيح اعمال المساعدين للمرؤوسين بغرض التأكد من الأهداف والخطط المرسومة لوظيفة من الوظائف الإدارية ويقصد بها رقابة المسؤول او المشرف على أداء الموظف وهي وسيلة هامة لمعالجة الانحرافات وإنجاز الأهداف وفقا للخطط الموضوعة والأنظمة واللوائح والتعليمات الصادرة من قبل المؤسسة.

ثانيا: مفهوم مفتشية العمل

سنتطرق في البداية لتعريف تفتيش العمل عموما ثم نعرف مفتشية العمل كجهاز يعني بعملية التفتيش ولذلك سنتناول هذا المطلب في فرعين: الفرع الأول تطرقنا فيه إلى تعريف تفتيش العمل. والفرع الثاني تطرقنا فيه إلى تعريف مفتشية العمل.

تعريف تفتيش العمل

لغة: يعرف التفتيش لغة من فتش، تفتيش، مفتش، مفتشية، وفعل فتش :inspecter يعني راقبه، ولاحظ، والتفتيش inspection: تعني المراقبة أو عمل الرقابة actionde contoler.de surveiller: وهو المراقب او الملاحظ وهي صفة تعطى لموظف الدولة وبعض الضباط العاملون المكلفون بمهمة المراقبة والتفتيش. ومفتش العمل :inspeceur du travailوهو الموظف المكلف بالرقابة وعلى تطبيق تشريع العمل. ومفتشية العمل وهي هيئة التفتيش corps des inspecteurs: أي الجهاز المكلف بمهام الرقابة والتفتيش داخل المؤسسة المستخدمة.[2]

ويعرف التفتيش في اللغة بأنه الاستقصاء في الطلب والبحث، ويقال: فتش الرجل الشيء أي تفحصه، وفتش عنه أي سأل واستقصى في الطلب.

---

[1] سليم بطرس **أساليب اتخاذ القرارات الإدارية الفعالة**، بيروت، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، 2009، ص95

[2] إبراهيم قلاني، **مرجع سابق**، ص 201

اصطلاحا: أما اصطلاحا فبالرجوع الى الاتفاقية الدولية رقم 81الصادرة في 19 جوان 1947 عن منظمة العمل الدولية الخاصة بتفتيش العمل في الصناعة والتجارة، فإنها لم تتعرض لتعريف نظام تفتيش العمل، إنما اكتفت بتحديد ضرورته ودوره في مراقبة تطبيق تشريع العمل داخل المؤسسة في مجالي الصناعة والتجارة، فالقسم الأول المتعلق بتفتيش العمل في مجال الصناعة أكد من خلال المادة الأولى على ضرورة وجود نظام تفتيش العمل، لدى جميع دول الأعضاء منظمة العمل الدولية داخل جميع المؤسسات الصناعية أما المادة الثانية في فقرتها الأولى فقد جاء لتحديد صلاحيات نظام تفتيش العمل كما يلي: نظام تفتيش العمل في المؤسسات الصناعية يطبق في كل المؤسسات بتكليف مفتشي العمل لضمان تطبيق الأحكام التشريعية المتعلقة بشروط العمل وحماية العمال أثناء تأديتهم لنشاطاتهم. أما القسم الثاني من الاتفاقية المتعلق بتفتيش العمل في مجال التجارة، فقد أكد على غرار القسم الأول بضرورة وجود نظام تفتيش العمل لدى جميع دول أعضاء المنظمة داخل جميع المؤسسات التجارية.

التعريف الإجرائي لمفتشية العمل

مفتشية العمل: هي هيئة موضوعة تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي لمراقبة ميدان العمل.

ثالثا: مفهوم سوق العمل: يعبر سوق العمل عن المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه، بمعنى أنه يتم فيها بيع خدمات العمل وشراؤها، وبالتالي تسعير خدمات العمل، وتمتاز سوق العمل بعدة خصائص، وهي خدمات العمل تؤجر ولا تباع ولا يمكن فصلها عن العامل، وظروف العمل لا تقل عن السعر في تفسير قرارات العرض والطلب والحركة. كما عرفته منظمة العمل الدولية على أنه: الميدان الذي يوائم بين العاملين والوظائف، أو حيث يجري تبادل مقابل أجر او يقايض عينيا، فيما تشكل القوى العاملة الزاد الحيوي الذي يمد السوق بالعاملين. وسوق العمل هو تحديدا الإطار الذي تتشكل فيه القوى العاملة تتأثر بالضرورة باتجاهات سوق العمل ولا يتسم سوق العمل ومؤسساته بالحياد، بل يعكس علاقات القوة والاقتصاد والمجتمع عموما.

التعريف الإجرائي لسوق العمل: وبناءا على ما سبق يمكننا القول بأن سوق العمل هو المجال الذي يتفاعل فيه عرض العمل الباحثين عن العمل من البطالين وطلب العمل هم عارضي الوظائف من المؤسسات وأرباب العمل. من خلال تبادل مهرات العمل مقابل الحصول على مقابلا لها او ما يطلق عليها شروط الاستخدام.

المقاربة السيسيولوجيا.

ان الدراسات السابقة حول موضوع اليات المراقبة هي كثيرة في شقها الاقتصادي لكن كان من الصعب تقديم الدراسات من جميع جوانبها ذلك لان البيانات التي تهتم بهذه الدراسات ليست لها نفس الطبيعة العلمية لان الباحثون من حيث الاختصاص وسوف نتطرق الى بعض النظريات من أهمها.

1-النظرية السلبية الكلاسيكية التقليدية على الرقابة

من أنصار هذا الاتجاه هنري فايول وهيكز حيث يرى بان الرقابة عملية تفتيش وبحث عن الأخطاء وتهديد الافراد ومن أبرز المفاهيم المعتمدة لديهم هي القوة والسلطة وهذا عند تعريفهم للرقابة فالمسير او المسؤول على العملية الرقابية يستعمل او السلطة والقوة في اجبار الافراد العاملين على تنفيذ الأوامر والتعليمات وليست رغبة في الإنجاز بحد ذاته فهو يتم بحرفية اللوائح والقوانين والأنظمة وتطبيقها كما جاءت وهذا لضمان سير العمل طبقا لذلك.

ان أنصار هذا الاتجاه يهدفون من خلال نظرتهم العلمية للرقابة الى ان تكون وسيلة لتصد الأخطاء ليعاقب عليها أكثر من كونها وسيلة لتصحيح العمل وتطويره ان القوانين واللوائح التي تراقب سير العمل تصيح رادع وثابت قد تحول دون ايداع الافراد والجماعات ان تكون أساسا لتحقيق الكفاءة والفعالية الإدارية.

ان ما يمكن قوله ان الفكر التقليدي ينظر الى الرقابة على انها عملية تقييم الافراد التنظيم فبرزت لنا من خلال هذه النظرية الرقابة ومدى فعاليتها في ردع الأخطاء وتحسن وتحقيق الكفاءة وتطوير مستوى الافراد وهذا هو صلب موضوع دراستنا حيث سنحاول الكشف عن الدور الذي تلعبه اليات المراقبة (مفتشية العمل) وعلى علاقتها بسوق العمل.[1]

[1] د، ثابت عبد الرحمان ادريس، **إدارة الاستراتيجية**، ط1، الدار الجامعية، لبنان، 2002، ص45

الدراسات السابقة

الدراسة الأولى:

عبد الله عبد الرحمان النهيان **الرقابة الإدارية وعلاقتها بالأداء الوظيفي في الأجهزة الأمنية**

وهي دراسة اكاديمية من اجل نيل شهادة الماجستير في العلوم الإدارية تخصص علوم إدارية جامعة سعودية كلية الدراسات العليا ،2001.

ملخص الدراسة: اعتمده الدراسة على التساؤل الرئيسي ما هو واقع أنظمة الرقابة الإدارية في شرطة منطقة حائل وما مدى فعليتها اتجاه الأداء الوظيفي في الأجهزة الأمنية؟ واندرجت تحتها تساؤلات.

- ما هي الأجزاء والوسائل المتبعة في العملية الرقابية؟
- ما هب أهم العقبات والمشكلات التي تواجهها العملية الرقابية في شرطة منطقة حائل؟
- ما هي المقترحات المؤدية لتطوير أنظمة الرقابة الإدارية؟

وقد هدفت الدراسة الي الإجابة عن تساؤلات الدراسة كالتالي:

- تحضي الأصول النظرية في مجال الرقابة الإدارية على الأداء الوظيفي.
- التعرف على الجوانب السلبية والإيجابية في عملية الرقابة الإدارية.
- تقديم التوصيات والاقتراحات المناسبة لتفعيل عملية الرقابة.
- إجراء مقارنة بين النظرية والواقع للوصول الى تحديد نقاط الاختلاف.
- الدراسة الميدانية اعتمدت على المنهج الوصفي كما اعتمدت على أدوات وهي استمارة الاستبيان على عينة شرطة منطقة حائل العاملين فيها وتوصل في الأخير الي النتائج التالية:
- أظهرت النتائج الي وجود رقابة إدارية بشكل دائم على أقسام التابعة لشرطة المنطقة وأن هده الرقابة فعالة؛ [1]
- أظهرت النتائج أهم المشاكل والعقبات التي تواجه الرقابة الإدارية وهي العلاقة الشخصية وضعف الرقابة الذاتية وعدم وجود نظام رقابي متخصص حديث.

[1] عبد الله عبد الرحمان النميان، **الرقابة الإدارية وعلاقتها بالأداء الوظيفي في الأجهزة الأمنية**، رسالة لنيل الماجستير تخصص علوم إدارية، مشورة، جامعة سعودية، كلية الدراسات العليا ،2001.

- أظهرت الدراسة المقترحات لتطوير الرقابة الإدارية مثل الحوافز المادية والمعنوية وتشجيع المنافسة بين أقسام ومراكز الشرطة وتشجيع العاملين ونوعيتهم بممارسة الرقابة الذاتية.
- وجود علاقة إيجابية أو سلبية ووجود فروق ذات أخصائيات بين المتغيرات الديموغرافية واستجابة الأفراد للعينة على بعض الفقرات.

الاستفادة من الدراسة

رغم هدا فإنه هناك مجموعة من الاختلافات بينها وبين الدراسة الحالية وتكمل في كونها ربطت الرقابة الإدارية كمتغير مستقل بمتغير تتايع الأداء الوظيفي كعلاقة بينهما في الأجهزة الأمنية فقد حاولت إبراز العقبات والإجراءات والوسائل المتبعة في العملية الرقابية عكس دراستنا فقد حاولنا إبراز الرقابة الإدارية والدور الدي تلعبه على سوق العمل.

الدراسة الثانية:

السعد يلوم **أساليب الرقابة ودورها في تقسيم أداء المؤسسة الاقتصادية** وهي دراسة أكاديمية لنيل شهادة ماجستير في تنمية الموارد البشرية جامعة منتوري قسنطينة كلية العلوم السياسية والاجتماعية 2011.

ملخص الدراسة: اعتمده الدراسة على التساؤل الرئيسي التالي: هل تساهم أساليب الرقابة بأنواعها في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية؟ وأسئلة جزئية. واندرج تحته التساؤلات

- الى أي مدى تؤثر أساليب الرقابة المطبقة داخل المؤسسة على تماسكها؟
- هل تساهم أساليب الرقابة في التسمية الفعالة للمؤسسة؟
- هل تؤدي أساليب الرقابة المختلفة الى تقييم فعال لإداء المؤسسة الاقتصادية؟ والذي انطلق من الفرضيات التالية
- كلما كانت هناك رقابة فعالة أدى ذألك الى تقييم جيد لأداء المؤسسة الاقتصادية.
- كلما كان النظام الرقابي في المؤسسة الاقتصادية واضح ودقيق ساهم ذلك في نجاح العملية الرقابية.
- كلما كانت الأساليب والوسائل التي تعتمد عليها العملية الرقابية متطورة أدى ذلك الى تقييم نجاح الأداء المؤسسة الاقتصادية؛

- أما في الدراسة الميدانية فقد أعتمد على المنهج المقارن في تحديد العلاقة بين الرقابة المالية والرقابة الإدارية.
- والأدوات الدراسة فقد أعتمد على المقابلة والملاحظة والاستمارة أما العينة فقد قسمت الى فئات وهم الإداريين والعمال والتقنيين وقدرت ب 1386 عامل تم التوصل في الاخير الى النتائج التالية:
- إن الرقابة عملية ديناميكية تصنف بالحركة؛
- ضعف دور الرقابة للموارد البشرية في المؤسسة التي أجريت فيها الدراسة؛
- الرقابة على الإنتاج لم ينجح في تطوير العملية الإنتاجية سواء من حيث الإنتاج أو نوعية الجودة. [1]

الاستفادة من الدراسة

رغم هذا فإنه توجد مجموعة من الاختلافات بينها وبين الدراسة الحالية وتكمل في أن دراستهم ربطت الرقابة بالآداء في المؤسسة وأبرز لنا مدى تأثير هذه الأساليب الرقابية والدور الذي تلعبه في تقييم الآداء أما دراستنا فسنحاول إطراء الدور الهام لي آليات الرقابة الإدارية والدور الذي تؤديه في تأثيرها على سوق العمل.

الدراسة الثالثة:

احمد بن صالح بن هليل الحربي **عنوان الرقابة الإدارية وعلاقتها بكفاءة الأداء** وهي دراسة لنيل شهادة الماجستير للأعمال الإدارية جامعة الملك سعود كلية العلوم الإدارية السعودية 2004.

ملخص الدراسة: اعتمده الدراسة على التساؤل الرئيسي ما علاقة الرقابة الإدارية بكفاءة أداء المراقبين الجمركيين بجمرك مطار الملك خالد الدولي بالرياض؟ والأسئلة الجزئية التالية: [2]

- ما أساليب وأدوات الرقابة الإدارية على أداء المراقبين الجمركيين؟

[1] السعيد بلوم، **أساليب الرقابة ودورها في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية** رسالة ماجستير في تنمية وتسيير الموارد البشرية، رسالة منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، كلية العلوم السياسية والاجتماعية ،2011.

[2] احمد بن صالح بن هليل الحربي، **الرقابة الإدارية وعلاقتها بكفاءات الأداء**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في الاعمال الإدارية، جامعة الملك سعود كلية العلوم الإدارية، السعودية ،2004.

- ما مدى فعالية الرقابة الإدارية بجمرك مطار الملك في رفع مستوى أداء المراقبين الجمركيين؟
- ما العلاقة بين الأساليب الرقابية ومستوى كفاءة الأداء لدى المراقبين الجمركيين؟

وقد هدفت الدراسة الى بحث علاقة الرقابة الإدارية بكفاءة الأداء وذلك من خلال التعرف على أساليب أدوات الرقابة الإدارية على النشاط الجمركي ومن ثم الكشف عن مدى فعالية ما يستخدم من أساليب رقابية ثم التعرف على مدى فعالية ما يستخدم من الأساليب الرقابية ثم التعرف على معوقات تطبيق الرقابة الفعالة اما الدراسة الميدانية فقد اعتمدت على المنهج الوصفي في أسلوبه المسحي كما اعتمدت على أدوات الاستبانة لجمع البيانات على عينة العمال الجمركيين وتوصل في الأخير الى النتائج التالية.

إن البحث ومناقشة مشكلات العمل مع العاملين عند حدوثها لا يتم بشكل فعال في جمرك المطار ويمثل هذا الجانب أحد أبرز الصعوبات التي تواجه تطبيق الرقابة الإدارية الفعالة على أداء المراقبين الجمركيين وتدني متابعة الأداء الكشفي المستمر على تطبيق الرقابة

الاستفادة من الدراسة

وقد استفدنا من هذه الدراسة من خلال دراستها للمتغير الرقابة الإدارية التي بدورها ربكته بمتغير تابع للرقابة على عكس دراستنا الحالية التي ربطت الرقابة الإدارية بمفتشية العمل بسوق العمل.

الدراسة الرابعة:

نذير برحايل **الجرائم المرتكبة ضد مفتش العمل وسبل قمعها** مذكرة تكمليه لنيل شهادة الماستر شعبة الحقوق تخصص قانون جنائي للأعمال

ملخص الدراسة: اعتمده الدراسة على تساؤلات فرعية ما مدى إحاطة المشروع الجزائري بآليات الحماية المقررة لمفتشي العمل؟ لتمكينه من أداء اعماله على اكمل وجه و اعتمد على المنهج التحليلي الوصفي ذلك ان طبيعة الدراسة تتطلب ذلك ولم يتطرق لدراسات سابقة حيث قسم بحثه الى فصلين تضمن الفصل الأول تنظيم مفتشية العمل ومهامها والذي بدوره انقسم الى مبحثين منها مفهوم مفتشية العمل وتنظيمها ومهام المفتشية والفصل الثاني تناول دراسة الجرائم التي يتعرض لها مفتش العمل

وقد[1] تعرض من خلال دراسته الى مهام مفتشية العمل و سلطاتها ونظام تسيرها وابرز لنا صلاحيات مفتشي وواجباتهم وتوصل أيضا الى ان مفتش العمل يقوم بمهام رقابية وإعلامية تساعد الوسط العمالي على تطبيق النصوص التشريعية و التنظيمية المعمل بها ويتوجب عليه القيام بمعاينة مخالفات العمل وتقديم مخالفات بذلك للهيئة القضائية ومن خلال ممارسته عمله يتعرض مفتش العمل سواء من طرف المستخدمين او العمال لانتهاكات تمسه وعراقيل تمس عمله.

وقد استفدنا من هذه الدراسة انها مست جانب من دراستنا الحالية الا وهي مفتشية العمل والرقابة التي تفرضها على العمال وكان وجه الاختلاف بينها وبين دراستنا الحالية واضح ولم نتمكن من الربط بينهما.

مجال الاستفادة من الدراسات السابقة:

بعد استعراض مجموعة من الدراسات السابقة والبالغ عددها اربع دراسات والتي تم تقسيمها على النحو التالي قسم تناول دراسات حول المراقبة الإدارية وقسم تناول دراسات حول مفتشية العمل كما ان الباحثة لم تعثر على دراسة ربطت بين متغيرات دراستنا آليات المراقبة لمفتشية العمل وعلاقتها بسوق العمل وبالتالي توصلت الى الملاحظات التالية : تكوين خلفية علمية شكلت اطار نظريا مناسبا لدراستنا الحالية ،وأفادت الدراسة السابقة في تكوين نظرة عن الجانب الاجرائي في الدراسة الحالية من حيث اختيار مجال الدراسة ووسائل جمع البيانات ،وقد كانت هذه الدراسات بمثابة الدليل النظري الذي قادنا الى قائمة المراجع التي يمكن الاستفادة منها، فمن خلال الاطلاع على المراجع المعتمدة في هذه الدراسات تمكنا من حصر قائمة المراجع التي من الممكن تفيدنا في بناء المدخل العام للدراسة ،وهو ما يجعلنا نختصر الوقت والجهد في البحث عن المراجع المتعلقة بالدراسة .

[1] نذير برحايل، **الجرائم المرتكبة ضد مفتش العمل وسبل قمعها**، مذكرة تكمليه لنيل شهادة الماستر شعبة الحقوق تخصص قانون جنائي للأعمال، جامعة العربي بن المهيدي، ام البواقي، الجزائر ،2013

خلاصة:

الفصل لقد قدم هذا الفصل صورة أولية عن موضوع الدراسة الحالية، من خلال التعرض بنوع من التفسير لكل خطوة تم التطرق إليها، فقد عرضت الإشكالية واقعا لموضوع الدراسة محل الدراسة وتطرقنا الى المفاهيم الأساسية التي تعبر عن متغيرات وابعاد الدراسة، ودعم هذا كله بدراسات السابقة التي تناولت جزء من موضوعنا مع توضيح أوجه الاستفادة من كل واحدة منها.

الفصل الثاني

أولا: مجالات الدراسة

- **المجال المكاني**
- **المجال البشري**
- **المجال الزمني**
- **ثانيا: المنهج المعتمد في الدراسة**
- **ثالثا: عينة الدراسة**
- **رابعا: أدوات جمع البيانات**
- **خلاصة**

تمهيد:

خصص هذا الفصل للإجراءات المنهجية الخاصة بالدراسة والذي يحتوي المجالات الثلاث التي في حدودها تسير الدراسة والتحقق منها ولان دراستنا هي آليات المراقبة التي يفرضها مفتشو العمل على المؤسسات بسوق العمل فأننا سنتطرق بنوع من التفصيل والايضاح لهذه الإجراءات يتضح مسعانا وتفهم اهدافنا من خلال التفسير لماذا تم هذا الاختيار دون غيره خطوة من الخطوات المتعلقة بهذا الفصل الذي يعتبر همزة وصل بين الفصل الأول والأخير.

أولا: مجالات الدراسة

تمثل خطوة تحديد مجالات الدراسة واحدة من بين أكثر الخطوات المنهجية أهمية في البحوث السيسيولوجيا وهذا بالاتفاق بين العديد من الباحثين المختصين في هذا الحقل المعرفي كما اجمعوا على انه لكل دراسة علمية اجتماعية مجالات رئيسية ثلاثة هي: المجال الجغرافي او المكاني، المجال البشري، المجال الزماني. [21]

فكانت لدراستنا نفس المجال المنهجي حيث كانت مجالاتها على النحو التالي:

أ- **المجال المكاني** : وهو المكان ذو الحدود الجغرافية الذي تم اختياره لتطبيق دراستنا ضمنه، وعلى هذا الاعتبار واعتبارات أخرى غيره أهمها طبيعة المشكلة والأهداف المسطرة المراد الوصول اليها، أجريت الدراسة الحالية على المفتشية الولائية للعمل بورقلة ونظرا لان مشروع المفتشية قيد الإنجاز فالمقر الحالي يعتبر مؤقت حيث تقع المفتشية الولائية للعمل في الحي الإداري وهو تابع للولائية حيث يضم العديد من المديريات الأخرى من بينها مديرية السكن و مديرية القروض المصغرة ومديرية الردم التقني ومجموعة من المديريات الأخرى ومفتشية العمل احدى هذه المديريات التي تحتوي على ثلاث مصالح والأمانة ومكتب المدير ومكتب المصالحة ومكتب خلية الاعلام الالي وسبع مكاتب للمفتشين مقسمين حسب الاختصاص الإقليمي لكل مفتش رئيسي للعمل حيث لم تكن في البداية المتفشيات الولائية مدرجة ضمن المفتشية العامة للعمل التي هي هيئة موضوعة تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل و الضمان الاجتماعي ،صدرت مهامها في المرسوم التنفيذي 05-05-جانفي 2005 الذي يتضمن تنظيم للمفتشية العامة للعمل ووظيفتها، بتصور التدابير والوسائل الازمة لإنجاز المهام التي يخولها إياها التشريع والتنظيم المعمول بهما وقد كانت هناك مفتشات جهوية على غرار المفتشية الجهوية للعمل بورقلة والتي كانت عبارة عن مكتب داخل مقر الولاية، وكان لها مكاتب العمل في كل من –ورقلة الوادي الاغواط – حاسي مسعود–تقرت–الى غاية صدور المرسوم التنفيذي 05-05 المؤرخ في 25 ذو القعدة عام 1425ه الموافق لي 06 يناير 2005، الذي يتضمن تنظيم المفتشية العامة للعمل وسيرها، أصبحت تضم الهياكل غير الممركزة للمفتشية العامة للعمل ما يأتي: مفتشية جهوية للعمل

[21] محمد شفيق، البحث العلمي، الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، الإسكندرية، المكتبة الجامعية ،2001، ص211.

ومفتشات العمل للولاية ومكاتب مفتشية العمل، واصبح يشمل اختصاص مفتشية العمل للولاية مجموعة إقليم الولاية ورقلة واصبح مكتب العمل بحاسي مسعود وتقرت فروعا تابعة للمفتشية الولائية للعمل بورقلة ويتكون الهيكل التنظيمي للمفتشية الولائية للعمل من ثلاث مصالح حسب عدد المصالح المحددة والتي يجب ان تحتويها المفتشات الولائية للعمل .

ب-**المجال البشري:** بما ان مجتمع البحث هو تلك الوحدات الأساسية التي يجرى عليها التحليل، لأنه يخص مجموعة من الافراد، او كما يعرفه موريس انجرس: هو مجموعة منتهية او غير منتهية من العناصر المحددة مسبقا والتي ترتكز عليها الملاحظات وبما ان دراستنا ترتكز حول آليات المراقبة التي تفرضها مفتشية العمل بورقلة وعلاقتها بسوق العمل فان مجتمع بحثنا يتمثل في كل المفتشين العاملين في المفتشية الولائية للعمل بورقلة والذي قدر عددهم ب: 30 مفتش موزعين كالاتي12 مفتش في ورقلة مقر المفتشية و 18 مفتش مقسمين على مكتبي حاسي مسعود به:9 مفتشين ومكتب تقرت به 9 مفتشين.

ت-**المجال الزماني:** بمان أنى كنت اعمل في المفتشية الولائية للعمل مدة دامة خمس سنوات ابتدأ من سنة 2013 الى غاية سنة 2017 وعاودت الدراسة الميدانية بها خلال تبني هذا الموضوع وقد دامت الدراسة الميدانية مدة أسبوع كانت كافية لاسترجاع وتفقد مصالح المفتشية وسير عملها واكتشافي للأمور الجديدة التي طرأت عليها خلال الفترة التي تغيبت عليها فيها وكانت مدة الدراسة الاستطلاعية أسبوع ابتدا من 14 افريل 2020 الى غاية 21 افريل 2020 وقسمناها الى مراحل كانت المرحلة الاولى بمثابة دراسة استطلاعية وكان ذلك تحت اشراف رئيس مصلحة العلاقات المهنية السيد بو خطة عبد الهادي الذي تكلف بتأطيرنا وافادنا بمعلومات أولية عن المؤسسة وقام وعرفنا على المفتشين الرئيسين وعددهم وكل ما يتعلق بعينة دراستنا من الوثائق والسجلات بغرض جمع المعلومات الكافية لموضوع محل دراستنا .والمرحلة الثانية قمنا فيها بي اجراء مقابلات مع كل من مدير المفتشية وبعض رؤساء المصالح وبعض المفتشين والمرحلة الأخيرة قمنا فيها بخرجات ميدانية لبعض المؤسسات مع احد المفتشين لمعرفة طريقة سير عملية المراقبة كما شاهدنا وضعية المفتش على المباشر وهو يؤدي مهامه وسجلنا بعض المعلومات الازمة التي تخص دراستنا الحالية.

الإطار المنهجي

أصبحت الدراسات والأبحاث الاجتماعية بمختلف مجلاتها تكتفي بمجرد تفسيرات النظرية بل هي الأخرى تسعى الي التقرب من الواقع الاجتماعي وذلك بإجراء دراسات ميدانية لتحقيق الكثير من النتائج والأهداف دون الاكتفاء بالتأمل العقلي والتطور النظري كأساس للوصول الي الحقائق التي تفسر الواقع الاجتماعي.

حيث تظهر حاليا النتائج الكثيرة التي بلغتها الدراسات الاجتماعية في الدول المتقدمة نظرا لتقدم أساليب البحث العلمي الاجتماعي واستخدام المناهج والتقنيات المختلفة لاستغلالها في تحليل الواقع الاجتماعي والوصول الي نتائج علمية ولا يكون ذلك الى بالنزول الى الميدان وهو الجانب المهم للدراسة بالاعتماد على الجانب النظري الذي يساعد على التوفيق والتكامل المنهجي للدراسة بأن يربط بين التصور النظري والواقع الميداني لاستخلاص النتائج الجيدة ومن ثم اقتراح الحلول.

الدراسة الاستطلاعية

إن إجراء الدراسات الاستطلاعية يعد أمرا ضروريا في الكثير من البحوث لأنها أساس أي عمل وتكمن كذلك في معرفة الصعوبات وتحديد المشكلات الهامة وهي عبارة عن جوهر أساسي لبناء البحث كله، وذلك لما يمكن الباحث من تحقيقه من خلالها، إذ تهدف الدراسة الاستطلاعية إضافة لتحقيق من صلاحيات أدوات البحث إلى تعميق المعرفة بالموضوع المراد دراسته وتجميع الملاحظات واما عن جولتنا الاستطلاعية فقد قمنا بها بمؤسسة المفتشية الولائية للعمل ورقلة حيث استغرقت مدتها 4 سنوات ابتدأ من 1جانفي 2013 الى غاية 2 فيفري 2017 حيث كنت أعمل وعند اختياري للموضوع الذي انا في صدد دراسته عاودت الدراسة الاستطلاعية التي استغرقت مدتها أسبوع ابتدأ من 14 أبريل 2020 الى غاية 21 أبريل 2020 تم من خلالها معاودة التعرف الى المؤسسة ومصالحها وهياكلها .وعدد العمال العاملين فيها وكيفية عملها وتحديد المجتمع الأصلي للعينة وخصائصه ومميزاته والتأكد من إمكانية الدراسة والربط بين متغيرات الدراسة.

المنهج

يعتبر المنهج مجموعة من العمليات والخطوات التي يتبعها الباحث بغية تحقيق بحثه وللخروج بالنظريات الصحيحة.

وبالتالي فالمنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاستكشاف الحقيقة والإجابة عن الأسئلة[1]

ويعرف المنهج الوصفي بانه المنهج الذي يعتمد على دراسة الواقع، ويهتم بوصف الظاهرة وصفا دقيقا والتعبير عنها تعبيرا كيفيا وكميا. [2]

ويهدف المنهج الوصفي الى وصف الظواهر او الاحداث وجمع الحقائق والمعلومات والملاحظات عنها ووصف الظروف الخاصة بها وتقرير حالتها كما توجد عليه في الواقع ولا يتوقف الامر عند هذا الحد وانما أحيانا يتعدى الى حد التشخيص الوصفي، ويتم بتقرير ما ينبغي ان تكون عليه الظواهر والاحداث التي يتناولها البحث وذلك على ضوء قيم او معايير معينة، واقتراح الخطوات والأساليب التي يمكن ان تتبع للوصول الى الصورة التي ينبغي ان تكون عليها في ضوء هذه المعايير والقيم.[3]

وانطلاقا من هذا فقد كان المنهج الوصفي هو الملائم لدراستنا الذي يصف لنا الظاهرة وينسجم مع معطيات الدراسة الاستطلاعية والتي تحتاج الى الوصف والتحليل والكشف عن العلاقات وفحصها للوصول الى رصد الأدوار والرقابة ونوعيتها والدور الذي تلعبه رقابة مفتشية العمل على سوق العمل، فيمكن القول ان المنهج الوصفي هو عبارة عن طريقة الموضوع المراد دراسته من خلال منهجية علمية صحيحة وتصوير النتائج التي يتم التوصل إليها على أشكال رقمية يمكن تفسيرها. [4]

---

[1] رشيد زرواطي، **تدريبات على منهجية البحث العلمي**، ط1، دار الفتح الجزائر ؛2002؛ ص 95

[2] دقات عبيدات،

[3] جازية كيران، محاضرات **في المنهجية لطلاب علم الاجتماع**، ديوان المطبوعات، الجزائر ،2008، ص191

[4] محمد مشير سعد الدين، **برامج التلفزيون التنشئة التربوية والاجتماعية للأطفال**، ط1، بيروت لبنان ؛2003، ص45

الأدوات المستخدمة

إن الأدوات المستخدمة هي الوسيلة التي يجمع بها الباحث بياناته وليس هناك تصنيف موحد لهذه الأدوات حيث تتحكم طبيعة الموضوع أو الظاهرة المراد دراستها وفروض البحث في اختيار الأدوات والوسائل والتقنيات التي سوف يستعملها الباحث بذلك نستخدم مجموعة من الأدوات وفقا لمبدا المرونة و المنهجية لذلك اعتمدنا على أداة الملاحظة و أداة الاستبيان ولكن نظرا للظروف الراهنة لانتشار المرض وعدم قدرتنا على التنقل والنزول للميدان فقد تعذر علينا توزيع الاستمارة ولذلك فقد اعتمدنا على تحليل نتائج الدراسات السابقة واستنتاج بعض النتائج من الدراسة الاستطلاعية لهذا الموضوع.

1- **الملاحظة:** تعتبر الملاحظة من أهم الوسائل أو أدوات جمع البيانات بأنها تسجل السلوك بما يتضمنه من مختلف العوامل في ذات الوقت الذي يحدث فيه، عرفها علماء المنهج بأنها:

المشاهدة الدقيقة لظاهرة ما مع الاستعانة بأساليب البحث والدراسة التي تتلاءم مع طبيعة هذه الظاهرة.[1] والملاحظة في البحث العلمي فهي مشاهدة الظاهرة محل الدراسة من كثب في إطارها المتميز ووفق ظروفها الطبيعية، حيث يتمكن الباحث من مراقبة تصرفات وتفاعلات المبحوثين والتعرف على أنماط وطرق معيشتهم ومشاكلهم اليومية[2].

كما تعرف الملاحظة بأنها: توجيه الحواس والانتباه الى ظاهرة معينة او مجموعة من الظواهر من اجل الكشف عن صفاتها او خصائصها بهدف الوصول الى كسب معرفة جديدة عن تلك الظاهرة [3]

والملاحظة عبارة عن معاينة مباشرة قمنا بها للكشف عن تفاصيل الظاهرة المدروسة ويتجلى استعمال الملاحظة في دراستنا اثناء إجراء الزيارات الاستطلاعية للمؤسسة وطيلة تواجدنا بها ،حيث سمحت لنا هذه الأداة بالاطلاع على الجو السائد في المؤسسة وطريقة العمل المطبقة .بالإضافة الى هذا فقد ساعدتنا على معرفة نظام سير المؤسسة من خلال تطبيق المؤسسة للتعليمات والقوانين المعمول بها والزيارات التي يقوم بها المفتشين وكيفية تطبيق المحاضر على المؤسسات المخالفة وامتثال رؤساء المؤسسات للتعليمات والقوانين ،التي يفرضها المفتشين ،وكذا مشاهدتنا لبعض الانحرافات والمخالفات

[1] غريب محمود سيد أحمد، **تصميم تنفيذ البحث الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، مصر ،1986، ص268
[2] أحمد بن مرسلي، مناهج **البحث العلمي في علوم الاعلام والاتصال** Kالجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2005، ص214
[3] سعيد سبعون، حفصة جرادي،2012، ص173

والشكاوي التي يقدمها بعض العمال ضد مرؤوسيهم وكيف تمكنت الجهات الرقابية من الكشف وحل مثل هذه النزاعات

2-المقابلة: تحتل أداة المقابلة مركزا هاما في البحث السوسيولوجي ،وتعتبر من الأدوات الأساسية الأكثر استعمالا وانتشارا في الدراسات الامبريقية وذلك لما توفره من بيانات حول الموضوع المراد دراسته فهي تمتاز بالمرونة وتسمح بملاحظة المبحوث والتعمق في فهم المواقف الكلي الذي يستجيب فيه والمقابلة لغة مشتقة من الفعل قابل بمعنى واجه وهي بذلك المواجهة من حيث قيامها على مواجهة الشخص ، أي مقابلته وجها لوجه من اجل التحدث إليه في شكل حوار يأخذ شكل طرح أسئلة من طرف الباحث وتقديم الأجوبة من طرف المبحوث حول الموضوع المدروس ، ومن ذلك فإن المقابلة في البحث العلمي هي اللقاء المباشر بين الباحث و المبحوث الواحد او اكثر من ذلك في شكل مناقشة حول موضوع معين قصد الحصول على حقائق معينة او اراء ومواقف محددة وحسب موريس اجرس فإن المقابلة هي أداة بحث مباشرة تستخدم في مساءلة الأشخاص المبحوثين فرديا او جماعيا قصد الحصول على معلومات كيفية ذات علاقة باستكشاف العلل العميقة لدى الافراد ، او ذات علاقة بالحالة الفردية على الأسباب المشتركة على مستوى سلوك المبحوثين.[1]

وقد قمنا بإجراء المقابلة مع كل من رئيس مصلحة المستخدمين ومدير المفتشية وبعض رؤساء المصالح ومجموعة من المفتشين والمفتشات الذين قاموا بتزويدنا بمجموعة من المعلومات حول المفتشين عينة دراستنا وتمكنا من خلال هذه المقابلة وسؤالهم التعرف على نوع الرقابة وكيفية تطبيقها وقد كانت مجمل الأسئلة التي قمنا بطرحها خلال المقابلة تدور حول القوانين والأساليب المطبقة ،كما قمنا بشرح وتوضيح موضوع دراستنا

[1] أحمد بن مرسلي، **مرجع سابق**، ص 214

لكل من أجرينا معه المقابلة وتركنا لهم حرية التكلم والاجابة عن اسئلتنا وقد كانت الإجابة كلها متقربة مع بعضها البعض وتصب في صلب بحثنا .

3- **الاستمارة:** هي مجموعة من الأسئلة المنظمة والمصنفة حسب محاورها فكل محور من محاورها يمثل بعدا أو جانبا في مشكلة الدراسة.

وتعتبر الاستمارة بأنها نموذج يضم مجموعة من الأسئلة توجه الى الأفراد من أجل الحصول على معلومات حول موضوع أو مشكلة أو موقف ويتم تنفيذ الاستمارة إما عن طريق المقابلة الشخصية أو ترسل الى المبحثين عن طريق البريد.[1]

وتعرف الاستمارة على انها وثيقة تتضمن مجموعة من الأسئلة توجه الى المستجوبين وهم افراد العينة التي استخرجها الباحث بغرض التحقق من فرضيات البحث، وينتظر من هؤلاء المستجوبين أن يقدموا إجابات في مسائل او نقاط معينة مرتبطة بأهداف الدراسة، أي ان الباحث بتوجيهه الأسئلة إلى المبحوثين ينتظر منهم أن يجيبوا عن مسائل حددها هو على أساس ما يريد الوصول إليه في دراسته تلك.[2]

ولتحقيق اهداف الدراسة والتعرف عن اليات المراقبة التي تفرضها مفتشية العمل وعلاقتها بسوق العمل قمنا بتصميم الاستمارة كأداة لجمع البيانات والمعلومات من أفراد عينة الدراسة، وقد تم تقسيم الاستمارة الى ثلاث محاور حيث تضمن المحور الأول البيانات الشخصية والمتمثلة في الجنس والسن، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، الاقدمية في العمل، اما المحور الثاني فتضمن التطبيق الصارم للرقابة في حين تضمن المحور الثالث مدى تأثير الرقابة المطبقة وسوق العمل ونظرا للظروف الحالية لم نتمكن من توزيع الاستمارة على المبحوثين واكتفينا بوضعها في قائمة الملاحق فقط.

عينة الدراسة

[1] ماجد محمد الخياط، **أساسيات البحوث الكمية والنوعية في العلوم الاجتماعية**، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، المزون عمان ،2009، ص35

[2] سعيد سبعون،

إن طبيعة موضوع الدراسة والمتمثل في آليات المراقبة وعلاقتها بسوق العمل دراسة ميدانية لمفتشية العمل بورقلة.

فيمكن تمثيل العينة بأنها مجتمع البحث أو جمهور البحث أي جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث او جميع الافراد او الأشخاص او الأشياء الذين يكونون موضوع مشكلة البحث. [1]

كما يقصد بها أيضا عدد الظواهر التي لها خواص مشتركة والتي تكون جزا من المجتمع الاحصائي بحيث تكون العينة ممثلة للمجتمع الأصلي تمثيلا صادقا. [2]

وعلى اعتبار ان العينة مجموعة من العناصر او الوحدات، التي يتم استخراجها من مجتمع البحث، ويجرى عليها التحقق نظرا لعدم إمكانية الباحث إجراء التحقق على كل وحدات المجتمع. ونظرا لصغر حجم العينة محل دراستنا فإن المجتمع الأصلي لدراستنا يتكون من 30مفتشا بموجب الموضوع الدراسة طبقنا عليها المسح الشامل لجميع المفتشين والمفتشات العاملين بالمفتشية والمكاتب التابعة لها والمسح الشامل يقصد به ذلك النوع من الدراسات التي يتم بواسطتها تطبيق أداة الدراسة على جميع افراد مجتمع الدراسة او عينة كبيرة منهم وذلك لقصد وصف الظاهرة المدروسة من حيث طبيعتها ودرجة وجودها فقط دون أن يتجاوز ذلك دراسة العلاقة او استنتاج الأسباب.

[1] ماجد محمد الخياط، **مرجع سابق**، ص193

[2] ماجد مجمد الخياط، **مرجع سابق**، ص140

خلاصة:

لقد تطرقنا في هذا الفصل الى الإجراءات المنهجية التي اتبعناها في دراستنا الحالية، حيث قمنا بتوضيح مجالات الدراسة، بالأخص المجال الزماني لها والذي من خلاله تم تحديد معالم دراستنا، وكذا المنهج الذي قمنا باتباعه والمتمثل في المنهج الوصفي والذي له خطوات حاولنا قدر المستطاع اتباعها اثناء دراستنا وذلك بمساعدة الملاحظة والمقابلة التي قمنا بها اثناء مكوثنا وعملنا في المفتشية وخلال الدراسة الاستطلاعية رغبة منا وحرصا على الوصول الى استنتاج نتائج واقعية لدراستنا الحالية.

الفصل الثالث

تمهيد:

النتائج العامة للدراسة

خاتمة

تمهيد:

تناولنا في الفصلين السابقين جملة من العناصر النظرية والخطوات المنهجية لدراستنا الحالية، فيما سنتطرق في هذا الفصل الى جانب استخلاص نتائج متوقعة وذلك لعدم قدرتنا على تطبيق الجانب الميداني وسنحاول استخلاص النتائج من خلال الدراسة الاستطلاعية والملاحظة والمقابلات وفي الأخير سنحاول ادراج خاتمة نحاول من خلالها الالمام قدر المستطاع بكل ما مررنا به خلال مسيرة هذه الدراسة.

النتائج العامة للدراسة:

من خلال معالجتنا واستنتاج النتائج وبالنظر لجملة الأهداف التي تم السعي وراء تحقيقها وذلك من خلال الدراسة الاستطلاعية ومدة العمل التي تمت في المفتشية حاولنا ان نبرز اهم ما تم استنتاجه من خلال مهام والصلاحيات المخولة لمفتشي العمل وسنبرز اهم النتائج المتوصل لها.

- يعتبر تنظيم مفتشية العمل وصلاحيتها الركيزة، الأساسية لأرباب العمل والعمال والممارسات وقواعد الدولة للعمل حيث تؤدي الى حماية العمال في القطاعات التي تغطيها وسائلها وتعتبر بمثابة العمود الفقري لنظم التفتيش في مختلف العالم، ان وسائل ومبادئ التنظيم العام للعمل التي تحكمه مفتشية العمل باعتبارها مؤسسة مكلفة من جهة بتوفير رقابة تطبيق تشريع العمل المتعلق بظروف العمل وحماية العمال ،ومن جهة أخرى تعمل على التطوير السريع لهذا التشريع بما يتماشى مع سوق العمل الوطني والدولي و بالإضافة الى ذلك الوظيفة الرقابية هي احد الوظائف الجوهرية التي تحول جهاز التفتيش لقمع المخالفات وتوجيه الملاحظات فمن مهام مفتش العمل مراقبة تطبيق الأحكام التشريعية و التنظيمية المتعلقة بعلاقات العمل الفردية و الجماعية و ظروف العمل و الوقاية الصحية و أمن العمل وهذا دليل على انا لمفتشية العمل دور فعال في مواكبة سوق العمل والسيطرة عليه بي احكام تشريعية توازي بين العرض والطلب ومن مهام مفتش العمل كذلك تقديم المعلومات و الإرشادات للعمال و مستخدميهم فيما يخص حقوقهم و واجباتهم والوسائل الأكثر ملائمة لتطبيق الأحكام التشريعية و التنظيمية و التعاقدية و القرارات التحكيمية و مساعدة العمال و مستخدميهم في إعداد الاتفاقيات أو الاتفاقات الجماعية في العمل و إجراء المصالحة قصد اتقاء الخلافات الجماعية و تسويتها، تبليغ و توضيح النصوص التشريعية و التنظيمية المتعلقة بالعمل للعمال و مستخدميهم إعلام الجماعات المحلية بظروف العمل داخل المؤسسات التابعة لاختصاصها الإقليمي وإعلام الإدارة المركزية للعمل بمدى تطبيق النصوص التشريعية و التنظيمية المتعلقة بالعمل واقتراح التدابير الضرورية لتكييفها و تعديلها، والدخول في كل وقت من النهار والليل، في كل أماكن العمل أو محتمل أن يكون، وهذا يدوره له خاصية على سوق العمل بحيث يمنع السوق العمل السوداء بي الانتشار والقيام بكل فحص أو مراقبة أو تحقيق على الدفاتر و السجلات أو الوثائق المنصوص عليها في سوق العمل. ومن خلال حرصهم على سوق عمل سليمة ومن خلال معاينتهم لخرق التشريع التنظيم المتعلقين بالعمل يقوم مفتشو العمل بتحرير واحدا من الأعمال التالية: ملاحظات كتابية، إعذارات، محاضر مخالفة.

في إطار الوقاية من الخلافات الجماعية في العمل وتسويتها يطلع مفتشو العمل بسلطة مساعدة الشركاء الاجتماعيين وتحرير محاضر مصالحة أو عدم مصالحة حسب الحالة. وان عملية المراقبة للمفتشين يقوم المفتش بتسجيل جميع المؤسسات الواقعة في دائرة اختصاص الجهاز وينقسم السجل الى قسمين احداهما للمؤسسات الصناعية والأخر للمحلات التجارية، وأماكن العمل والخدمات الأخرى.

– ودور مفتشية العمل في حل النزاعات الفردية في العمل عن غيرها من النزاعات الجماعية هو انفرادها بإجراءات تسوية ودية خاصة، وذلك قبل اللجوء الى القضاء التي يختص بها قضاء العمل ولان حل النزاعات بطريقة ودية تكون جد مرتفعة لان حل النزاعات بالطرق الأخرى يؤدي غالبا الى توتر العلاقات بين العامل والمستخدم وقد يؤدي ذلك الى طرد العامل وهذا جزء مهم ويبين لنا العلاقة التي تلعبها مفتشية العمل على الحفاظ والقضاء على البطالة في سوق العمل بحيث قامت بي إعطاء فرصة للعامل بي المحافظة على منصبه من خلال حل النزاع بالطريقة الودية وعدم وجود مشاحنات بينه وبين رئيسه في العمل التي قد تؤدي الى طرده .وتسعى مفتشية العمل في فرض رقابتها على تنظيم علاقات العمل الفردية والجماعية لحماية فئة العمال من التعسف الذي يمارسه أصحاب العمل عليهم وانتهاكاهم لحقوقهم ويكمن ذلك في الدور الرقابي الذي يقوم به مفتشو العمل على تلك المؤسسات ومن هنا نستنتج الدور الفعال الذي تلعبه الرقابة التي يفرضها مفتشو العمل على سوق العمل من خلال مهامها التي تواكب انشغالات ومشاكل العمال كما برز دورها في تبني سيرورة عالم الشغل يشكل منتظم بوضع آليات تسمح بتوطيد العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين مجموعة الهياكل المكونة لسوق العمل.

–ومن أبرز مهام ومسؤوليات مفتشية العمل الدور الذي لعبته في خلق آليات ووضع استراتيجيات في سبيل مراقبة المؤسسات التي تستغل تشغيل الأطفال فسعت جاهدة في القضاء على هذه الظاهرة التي استفحلت في عالم الشغل مما استلزم على المفتشية وضع قوانين وعقوبات صارمة من شائنها محاربة كمثل هكذا معاملات والحد من انتشارها وردع مرتكبيها.

–وعملت مفتشية العمل كذلك في إطار حماية العمال على التوعية من خلال تعريف العامل بحقوقه والحث على الالتزام بواجباته كما ركزت على الجانب القانوني للعامل ومراقبة وضعيته القانونية وذلك بتسوية تعاملاته مع هيئة الضمان الاجتماعي لتأمين منصبه مما يقلل من خسارته لمنصبه وبهذا فقد

تحقق مفتشية العمل للعمال مناصب شغلهم وبالتالي التقليل من البطالة وهذا ما يبين لنا العلاقة بينها وبين سوق العمل.

خاتمة

خاتمة:

إن المحافظة على دور مفتشية العمل و المرونة في المراقبة لا يعني التسيب فيها حتى لدرجة تجريد الإدارة من أي دور رقابي وانما مجرد التحقيق من صرامتها فأكد المشروع الجزائري على دور مفتشية العمل وعلاقتها بسوق العمل وتدعيم سلطة نفوذ مفتش العمل فلا تضارب بين مرونة قانون العمل وتدخل هذه الهيئات لمراقبة هذه القواعد الخاصة بحقوق وواجبات طرفين علاقة العمل من ناحية والرقابة من ناحية أخرى ،ويجب الا يغيب على الأنظار ان المهمة الرئيسية لمفتش العمل ثلاثية الابعاد :الرقابة والنصح والتوفيق وهي أساس صلاحيته والتي لها دور فعال في مواكبة سوق العمل والحفاض عليه بطريقة ما واما ما زاد عن ذلك من المهام فهو في الحقيقة استجابة للظروف الاجتماعية و الاقتصادية ويقوم مفتش العمل بمهام متعددة من بينها رقابية وفنية وإدارية واقتصادية حيث يسهر على مراقبة وتوجه نجو اقتصاد السوق وتهتبر وظيفة الرقابة من بين اهم واقدم الوظائف الأساسية للدولة، وقد ارتبط وجودها مع ظهور الدولة الحديثة، وهوما يحقق لها سلطة الاشراف ومراقبة نشاطات التجارية للأفراد، فإن المشروع فضل الاهتمام بإبراز مهام الأساسية لمفتشية العمل واختصاصاتها المختلفة.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع

المعاجم

1. إبراهيم أنس، معجم الوسيط للغة العربية، ط2، القاهرة، دار المعارف، 1972.
2. فرحات يوسف شكري، معجم الطلاب، ط5، لبنان، دار الكتب العلمية،2001.

الكتب

1. أحمد بن مرسلي، مناهج البحث العلمي في علوم الاعلام والاتصال الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2005.
2. الفيابي بكر، الرقابة الإدارية، القاهرة، مطبعة دار التأليف، ط1، 1987.
3. ثابت عبد الرحمان إدريس، الإدارة والاستراتيجية، ط1، لبنان، الدار الجامعية، لبنان، 2002.
4. حسين حريم، مبادئ الإدارة الحديثة، مصر، ط2، دار حامد للنشر والتوزيع ،2009.
5. جازية كيران، محاضرات في المنهجية لطلاب علم الاجتماع، ديوان المطبوعات، الجزائر ،2008.
6. رشا الغول، التقييم الذاتي للرقابة، مصر، القاهرة، مكتبة الوفاء، ط1، 2013.
7. رشيد زرواطي، التدريبات على منهجية البحث العلوم الاجتماعية، ط1، دار هومة، 2002.
8. رشيد زرواطي تدريبات على منهجية البحث العلمي، ط1، الجزائر، دار الفتح،2002.
9. زكريا الدوري، مبادئ ومدخل الإدارة ووظيفتها، الأردن، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، 2002
10. سليم بطرس، أساليب اتخاذ القرارات الإدارية الفعالة، بيروت، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، 2009.
11. علي عباس، الرقابة الادارية في منظمات الاعمال، بيروت، إثراء للنشر والتوزيع، ط1، 2002.
12. غريب محمود سيد أحمد، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي، مصر، دار المعرفة الجامعية، 1986.
13. ماجد محمد الخياط، أساليب البحوث الكمية والنوعية في البحوث العلمية، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، المازوني، عمان، 2009.
14. محمد مشير سعد الدين، برامج التلفزيون التنشئة التربوية والاجتماعية للأطفال، ط1، بيروت لبنان،2003.

10.محمد مسير سعد الدين، برامج التلفزيون النشاءة التربوية للأطفال، ط1، بيروت، لبنان، 2003.

11.محمد شفيق، البحث العلمي، الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، الإسكندرية، المكتبة الجامعية ،2001،

الرسائل

1. احمد بن صالح بن هليل الحربي، الرقابة الإدارية وعلاقتها بكفاءات الأداء، رسالة لنيل شهادة الماجستير في الاعمال الإدارية، رسالة منشورة، جامعة الملك سعود، كلية العلوم الإدارية، 2004.
2. السعيد بلوم، أساليب الرقابة ودورها في يقييم أداء المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير في تنمية وتسيير الوارد البشرية، رسالة منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم السياسية والاجتماعية،2011.
3. حنيش رابح، مفتشية العمل في الجزائر التطور والافاق، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق بن عكنون، الجزائر ،2012،2011.
4. سحنون منى –مجراب ايمان، دور مكتب المصالحة في تسوية النزاعات الفردية في العمل، مذكرة تخرج لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء، الدفعة السادسة عشر، 2007–2008.
5. عبد الله عبد الرحمان النميان، الرقابة الإدارية وعلاقتها بالأداء الوظيفي في الأجهزة الأمنية، رسالة لنيل شهادة الماجستير تخصص علوم إدارية، منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم السياسية والاجتماعية ،2011.
6. قالية فيروز، حماية العامل من الاخطار المهنية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، الجزائر، 2012.

الملاحق

جامعة قاصدي مرباح–ورقلة –

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: علم الاجتماع والديمغرافيا

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علم الاجتماع والديمغرافيا

التخصص: تنظيم وعمل

من إعداد الطالبة: جوهري ام كلثوم

بعنوان

آليات المراقبة وعلاقتها بسوق العمل
دراسة ميدانية المفتشية الولائية للعمل بورقلة

نرجو من سيادتكم المساهمة في الاجابة على استمارة الاستبيان بكل صدق وصراحة لغرض مساعدتنا للوصول الى النتائج علمية وموضوعية ،مع العلم ان المعلومات الواردة في الاستمارة سرية ولا تستخدم الا لاغراض البحث العلمي .

السنة الجامعية:2020–2021

الملحق رقم (01)

البيانات الشخصية

الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

السن: من 25 الى 30 ☐ من 30 الى 45 ☐ من 45 فما فوق ☐

المؤهل العلمي: ثانوي ☐ جامعي ☐

سنوات الخبرة:

أقل من 5 سنوات ☐ من 5 الى 10 سنوات ☐ من 10 سنوات فما فوق ☐

موقع العمل: قريب ☐ بعيد ☐

الحالة المدنية: أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل ☐

بينات تبين نوع الرقابة

الرقابة التي يفرضها المفتش وطبيعتها:

الحراسة ☐ التفتيش وعدد الزيارة ☐ السيادة والاكراه والقوة ☐

نوع الرقابة المطبقة من قبل المفتش على المؤسسات:

رقابة على العمال ☐ رقابة للتأكد من الالتزام بالقوانين ☐ رقابة عن القوانين بعد حدوث العمل ☐

شكل الرقابة المتبعة : يومية ☐ شهرية ☐ سنوية ☐

أهم الادوات المستعملة من طرف المفتش خلال قيامه لزيارات المؤسسات :

تقارير ☐ تكليف لجان خاصة ☐ كاميرات ☐

هل الرقابة التي يفرضها على المؤسسات ضمان للحفاض على بقاء العمال في عملهم:

☐ ☐

نعم لا

بيانات تبين علاقة الرقابة بسوق العمل :

هل للرقابة المفروضة من قبلكم دور في الحد من عمالة الاطفال :

.....

هل الرقابة المطبقة من قبلكم دور للحد من البطالة

.....

هل لحل النزاعات بين المؤسسات فائدة للمؤسسات وما علاقتها بسوق العمل

.....

1) التنظيم الهيكلي للمفتشية الولائية للعمل بورقلة: